

المشهد السياسي

موقوف «ألفا» في دائرة السياسة والمحكمة الدولية

قبل أن تتضح الصورة الكاملة لما يحمله ملف الموقوف بتهمة التجسس لإسرائيل، بدأت المحاكمات للنيات، فإذا توقع أحدهم أن يكون الموقوف قد أعطى معلومات استعملت في اغتالات، رد آخر بأن بعض الأصدقاء «يرغموننا على الاعتقاد بأن لهم علاقة بهذا الاغتيال»



الرئيس نبيه بري في افتتاح اجتماع برلمانات الدول الإسلامية في دمشق (خالد الحريري - رويترز)

خلال ما يقارب السنتين اكتُشف العشرات من المتهمين بالتعامل مع إسرائيل، إلا أن أياً منهم لم يحظ بالاهتمام السياسي الذي أثاره توقيف الموظف في شركة الاتصالات الخلوية «ألفا» شربل. ق، في ضوء الحديث عن إمكان استدعائه من المحكمة الدولية، وبدء بروز محاولة للتخفيف مما نشر عن التسهيلات التي وفرها المتهم للإسرائيليين في مجال الاتصالات.

ففي وقت تعالت فيه الأصوات أمس، مطالبة بإنزال أقصى العقوبات بالعملاء وصولاً إلى الإعدام، أبلغ وزير الدفاع الياس المر، مجلس الوزراء الذي عُقد أمس برئاسة سعد الحريري، أن «ما صدر في وسائل الإعلام عن الجاسوس الذي أوقف منذ أيام يتضمن معلومات خاطئة، وأخرى تفتقر إلى الدقة، ما يسيء إلى عمل الأجهزة المختصة وإلى مسار التحقيق وفاعلية عمل تلك الأجهزة المختصة».

وشدد مجلس الوزراء، بحسب ما أذاعه وزير الإعلام طارق منري، على «أهمية الإسراع في التحقيقات وفي إصدار الأحكام القضائية»، ونفى متري أن يكون قد جرى التطرق إلى تشديد العقوبات على العملاء؛ لأن «هذا عمل القضاء»، مشيراً إلى أن وزير الاتصالات، لفت في السياق ذاته «إلى ضرورة الاستعجال لاعتماد أفضل الصيغ الممكنة لتوفير الحصانة لشبكة الاتصالات حماية لأمّن البلد».

وكان المرقد أعلن قبل الجلسة، أن التحقيق مع شربل ق سينتهي بعد أسبوع، مشدداً على أهمية سرية التحقيق، إذ «يمكن أن تكون شبكات أخرى تابعة لهذا الموقوف، وليكن لدينا المجال لتوقيفها». ورداً على سؤال عن تأثير كشف هذا المتهم على القرار الاتهامي للمحكمة الدولية، أكد الحرص «على الدقة في المعلومات الأكدية»، لأنه «ربما» يُطلب الموقوف مع المستندات التي يملكها إلى المدعي العام دانيال بلمار «والحكومة ستضطر إلى التعاون بموجب الاتفاق» مع الأمم

«للقوى السياسية في لبنان التي توفر مناخاً مواتياً تنمو فيه هذه الظواهر». وتساءلت رابطة الشغيلة «عمّا إذا كان اختراق الموساد الصهيوني للأمن الوطني، في ظل سيطرة أميركية في مرحلة السنوات السوداء، يقف وراء الجرائم والعمليات الإرهابية التي استهدفت شخصيات ومواطنين لبنانيين لتأليب اللبنانيين بعضهم على بعض». وحث رئيس المؤتمر الشعبي كمال شاتيل، على «رفع شكوى على العدو الصهيوني في مجلس الأمن على خلفية شبكات التجسس الإسرائيلية المتواصلة ضد لبنان، والقيام بإجراءات حاسمة لحماية البلد وبخاصة قطاع الاتصالات من التخريب الصهيوني».

وبعدما أثنى على التقدم في ملاحقة شبكات التجسس الإسرائيلية، انتقد رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع، الذين قال إنهم يستفيدون من توقيف العملاء «للموصول إلى مرام أعد بكثير مما تبين إلى الآن في التحقيقات»، متهماً ما سماها «وسائل إعلام فريق 8 آذار» بأنها ربطت قضية موظف «ألفا» بالمحكمة الدولية، مردفاً: «أرفض تصديق أن أي فريق لبناني له علاقة باغتيال الرئيس رفيق الحريري، لكن طريقة تصرف بعض الأصدقاء في لبنان ترغمنا على الاعتقاد بأن لهم علاقة بهذا الاغتيال».

أما الأمانة العامة لقوى 14 آذار، فرأت أنه ما إن أحيل موضوع حقوق الفلسطينيين على اللجان النيابية «حتى جاءت سلسلة أحداث أمنية وشبه أمنية - منشورات شرقي صيدا، حريق زحلة، المتهم بالتجسس لمصلحة إسرائيل في شبكة الخلوي - طغت فيها التشريرات والتأويلات الإعلامية على موقف الدولة السياسي والأمني والقضائي المسؤول (...) ثم بصورة مفاجئة انطلقت حملة من التهديد والتهويل بخصوص المحكمة الدولية، أخبرتنا هذه الحملة أن سلام لبنان متوقف على إنكار العدالة والحقيقة. ولهذه الغاية أخذ المهولون يخترعون سيناريوات استباقية تستحضر نموذجي 7 أيار وحرز تموز».

في هذا الوقت، أعلنت شركة «ألفا» في بيان أمس، أن الموقوف يعمل فيها «بصفة فني صيانة في القسم التقني المكلف صيانة أجهزة ربط محطات الخلوي التي تعرف بالميكروويف، من دون التقليل من أهمية المعلومات التي يمكنه الإطلاع عليها». وأكدت تعاونها التام ووضعها كامل إمكاناتها الفنية والبشرية في تصرف مديرية الاستخبارات في الجيش «من أجل جلاء كامل خيوط هذه القضية الحساسة بالتنسيق مع وزارة الاتصالات»، مهيبة بالمعنيين «عدم زج اسم الشركة التي تتولى إدارة مرفق عام، في هذه القضية الدقيقة حفاظاً على سمعة العاملين فيها والمشاركين وكرامتهم». وذكرت أنها «تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ جميع التدابير القانونية في حق أي موظف قد تظهر التحقيقات أنه متورط في هذه القضية، حرصاً منها على سلامة قاعدة بيانات المشتركين والاضطلاع بمسؤولياتها كاملة».

في مجال آخر، وافق مجلس الوزراء في جلسته أمس، على تأليف لجنة وزارية لتحديد الإجراءات أو القوانين لـ«تحسين بيئة الأعمال»، ولا سيما ما يتعلق منها بإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقبل استقالة رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة. وأعلن وزير الإعلام أن الحريري ذكر في خلال الجلسة بأن الحكومة «وافتت في العام الماضي على ترسيم حدود لبنان البحرية في المياه الإقليمية، بحسب معاهدة البحار الدولية»، وشدد بناءً على ذلك على أنه «يترتب علينا إرسال الخرائط اللازمة إلى الأمم المتحدة لإيداعها عندها»، وكلف مجلس الوزراء وزارة الخارجية القيام بهذه المهمة.

المقداد: ربما أعطى معلومات استعملت في جرائم واغتيالات سياسية سابقة

جمع: بعض الأصدقاء يرغموننا بطريقة تصرفهم على الاعتقاد بأن لهم علاقة باغتيال الحريري

جرائم واغتيالات سياسية سابقة، ودعا النائب عبد المجيد صالح إلى أن يكون عقاب العملاء «موازياً للجرم المرتكب». كذلك طالب الوزير السابق وديع الخازن بأقصى العقوبات من دون أي اعتبارات سياسية أو طائفية أو مذهبية لأن «التلاعب بحياة المواطنين ومصير البلد هو أخطر من الخيانة العظمى».

وتوقف النائب السابق إسماعيل سكرية، أمام المواقف المتباينة من ظاهرة العمالة التي تتراوح دائماً ما بين تبرير البعض غير المعلن لهذه العمالة، ومواقف وسطية لامبالية أفضلها يترك الموضوع لمحاكمات قضائية «خالية الدسم» تشجع أحكامها على العمالة أكثر مما تمنعها، وانتهاءً بالموقف المطالب بإعدام الجواسيس العملاء، وهو الموقف الصحيح والمطلوب.

كذلك طالب حزب الاتحاد بعقوبة الإعدام، والحزب الديمقراطي بـ«أقصى العقوبات»، فيما دعا رئيس التنظيم الشعبي الناصري إلى ملاحقة جديّة

المحكمة الدولية «فلا يمكننا أن نسلم شخصاً يحمل معلومات مزورة». في هذا الوقت، كان رئيس الجمهورية ميشال سليمان، يدعو في لقاء صحافي في بعداء، إلى التشدد في «معاينة المتجسسين على الوطن والمتعاملين مع العدو». وإذ لفت إلى أن الأحكام هي من اختصاص القضاء، أكد أن الأخير «لن يتساهل أبداً في هذه المواضيع، وخصوصاً في الحالات القائمة حالياً» وعرض زرع الجواسيس بأنه «عمل عدائي صرف كما القصف وكما الاحتلال». وأعلن أنه إذا وصل إليه قرار إعدام في هذا الشأن فسيقعه، ورفض الإجابة عن «سؤال افتراضي» عن كيفية التعاطي مع قرار ظني للمحكمة الدولية ينهم جهة معينة في لبنان، أملاً «الألا يكون هناك تسييس للأحكام التي ستصدر».

وطالب النائبان علي المقداد وحسين الموسوي بإعدام العملاء، ولم يستبعد المقداد أن يكون الموقوف الأخير قد «فبرك اتصالات وهمية وتلاعب ببيانات الشركة وأعطى معلومات استعملت في

ضابط في الجيش الإسرائيلي نقل معلومات خطيرة لحزب الله

وسمحت الأجهزة الأمنية بنشر تفاصيل عن 7 متهمين بتأليف شبكة لتفريب المخدرات لهم علاقة بالقضية، بينهم 5 اعتقلتهم الشرطة، 2 من الجديدة المكر و3 من الرامة، فيما اعتقل شاب آخر على ذمة التحقيق، ولا تزال تبحث عن اثنين.

ووفقاً لما سمحت الرقابة العسكرية بنشره، فقد جرى تمديد اعتقال المتهم مرات عدة في المحكمة العسكرية في حيفا لاستكمال التحقيق بشأن «مساعدته عدداً من المواطنين يعملون في تهريب المخدرات من خلف الحدود، ونقله معلومات لجهات لبنانية بشأن الترتيبات العسكرية على الحدود ومناطق حساسة أمنياً وأماكن على طول الحدود يمكن تهريب المخدرات منها دون الانكشاف بسبب تعطيل أجهزة المراقبة الإلكترونية»، حسب موقع «يديعوت».

وحساسة تصل «إلى العدو»، مضيفاً إن النيابة العسكرية تنوي اتهامه بتهمة مثل الخيانة والاتصال بعميل أجنبي. وقال إنه في هذه المرحلة لا يمكن تقديم معلومات مفصلة عن المعلومات التي نقلها للجهات اللبنانية، مدعياً أن تجربة الماضي تثبت أن أطرافاً جنائية أقامت علاقات مع ضباط في الجيش ليتحول نشاطها الجنائي في تهريب المخدرات إلى نشاط أمني.

وقالت مصادر أمنية إسرائيلية إن المتهم تلقى مقابل نقل المعلومات آلاف الدولارات، واعترف خلال التحقيق معه بأن دافعه كان مادياً. ورغم أن الرقابة العسكرية وأجهزة الأمن الإسرائيلية تحظر نشر هوية المعتقل أو تفاصيل أخرى عن القضية، إلا أن مواقع إعلامية على شبكة الإنترنت ذكرت أن المعتقل يدعى وهيب سلمان، من قرية يركا في الجليل المحتل.

كشفت أجهزة الأمن الإسرائيلية، عن اختراق حقه حزب الله في صفوف الجيش الإسرائيلي، وأعلنت اعتقالها ضابطاً درزياً برتبة رائد، ما زال في الخدمة العسكرية، يعمل لمصلحة الحزب. وبحسب ما كشفته وسائل الإعلام الإسرائيلية، فقد نقل هذا الضابط، الذي اعتقلته الشرطة بالتعاون مع الشرطة العسكرية، «معلومات لجهات لبنانية عن الانتشار العسكري للجيش على الحدود وعن مناطق حساسة أمنياً، إضافة إلى أماكن متعددة تمثل ثغراً بسبب تعطيل أجهزة المراقبة الإلكترونية».

وذكر ضابط رفيع في الشرطة العسكرية، لموقع يديعوت أحرورونو الإلكتروني، أن المعلومات التي نقلها المتهم قد تفيد حزب الله في أي مواجهة مع الجيش الإسرائيلي، وأن الموقوف كان يدرك جيداً أنه ينقل معلومات سرية